مناخ الأعمال في الجزائر والمغرب وتونس: دراسة مقارنة خلال الفترة 2013-2018

د. عبد الكريم بعداش

كلية العلـــوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسيير، جـــــامعة امحمد بوقـــــرة ببومرداس – الجزائـــــر،
a.badache@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإيداع:2020/01/22 **تاريخ المراجعة:** 2021/02/18 **تاريخ القبول:** 2021/12/23

ملخص

استهدف هذا البحث مقارنة مناخ الأعمال في الجزائر والمغرب وتونس خلال الفترة 2013–2018، باستعمال ثلاثة مؤشرات: مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. واستنتج البحث ضعف بيئة الأعمال في هذه الدول مقارنة بغيرها من الدول؛ ذلك أن ترتيبها العالمي يتواجد في الثلث الأخير من مجموع الدول التي شملتها المؤشرات الثلاثة السالفة الذكر، حيث تبين تقهقر تونس في المؤشرات الثلاثة والجزائر في مؤشرين والمغرب في مؤشر واحد من المؤشرات الثلاثة المعتمدة في هذه الدراسة.

الكلمات المفاتيح: مناخ الأعمال، مناخ الاستثمار، الجزائر، المغرب، تونس.

Business climate in Algeria, Morocco and Tunisia: Comparative study during 2013-2018

Abstract

This research aims to compare the business climate in Algeria, Morocco and Tunisia, during the period from 2008 to 2013. The study is based on three main indicators which are, doing business, The global competitiveness indicator and the attractiveness indicator for investments. The study concluded that the business climate in these countries is precarious compared to other more dynamic regions of the world. The three countries rank in the bottom third of all the countries studied. The ranking shows a regression of Tunisia compared to the three indicators, Algeria drops in two indicators and Morocco in only one.

Keywords: Business climate, investment climate, Algeria, Morocco, Tunisia.

Climat des affaires en Algérie, Maroc et Tunisie: Etude comparative Durant 2013-2018

Résumé

L'objectif de cette recherche est la comparaison du climat des affaires dans l'Algérie, le Maroc et la Tunisie, durant la période allant de 2008 à 2013. L'étude s'appuie sur trois indicateurs essentiels que sont, Doing business, compétitivité mondiale et l'indicateur d'attractivité pour les investissements. L'étude conclue à la précarité du climat des affaires dans ces pays en comparaison avec d'autres régions du monde plus dynamiques. Les trois pays se classent dans le dernier tiers de l'ensemble des pays qui ont fait l'objet de l'étude. Le classement montre une régression de la Tunisie par rapport aux trois indicateurs, l'Algérie recule dans deux indicateurs et le Maroc dans un seul.

Mots-c1és : Climat des affaires, climat des investissements, Algérie, Maroc, Tunisie.

المؤلف المرسِل: د.عبد الكريم بعدش، a.badache@univ-boumerdes.dz

مقدّمة

حظي موضوع مناخ الاستثمار باهتمام الكثير من الباحثين ورجال الأعمال والحكومات، ذلك أن الاستثمار هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية والأداة الرئيسة لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة، والوسيلة الكفيلة بتوسيع القاعدة الإنتاجية؛ لذلك تسعى الحكومات إلى توفير الظروف الملائمة للمستثمرين المحليين والأجانب من خلال إزالة العراقيل التي تعيق النشاط الاستثماري وتهيئة البنية القاعدية وتقديم المزايا والضمانات وغيرها من العناصر، التي يُصطلح عليها بمكونات مناخ الاستثمار، التي تُحفز على الاستثمار بصفة عامة وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة.

تفصح تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية إلى أن هذه الأخيرة لم تستقطب من الاستثمار الأجنبي المباشر المستويات المرغوبة، "فخلال السنوات العشر الأخيرة شهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية استقرارا حول مستوى الـ3% خلال الفترة ما بين عامي 2008 و2012 قبل أن تتراجع بداية من العام 2013 إلى 1,3% و1,7% عامي 2015 و2016 ثم إلى 2,1 عام 2017 قبل أن ترتفع قليلا إلى 2,4% في العام 2018"[(1)]. كما كانت حصة الدول المعنية بهذه الدراسة ضعيفة، "حيث لم تمثل حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي سوى 12% من إجمالي التدفقات إلى الدول العربية ... سنة 2015"[(2)].

ومقارنة بتقرير عام 2017 فقد انخفضت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة وجاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا[(3)]. وهي نفس المرتبة التي احتلتها الدول الثلاث المذكورة ضمن مؤشر جاذبية الاستثمار بين سنتي 2013 و2018[(4)].

مشكلة البحث:

يعود التفاوت بين الدول والأقاليم الجغرافية في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الأسباب، أهمها ما يصطلح عليه بمناخ الاستثمار. وعليه جاء هذا البحث لمعالجة المشكلة التالية: **هل مناخ الاستثمار في كل من الجزائر والمغرب وتونس في ارتقاء أم انتكاس أم استقرار؟** وذلك خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2018. وتبسيطا لمشكلة البحث طرحنا السؤالين التاليين:

– ما موقع الجزائر وتونس والمغرب في كل من مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمية، ومؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال الفترة 2013–2018؟

– هل تحسّن مناخ الاستثمار في الدول المعنية بالدراسة أم تراجع أم هو مستقر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات البحث:

لمعالجة مشكلة الدراسة، ارتأينا وضع الفرضيتين التاليتين:

– يوجد تحسّن في مناخ الاستثمار في الجزائر والمغرب، تبعا للاستقرار الأمني والسياسي خلال فترة الدراسة.

– وقع انتكاس في مناخ الاستثمار في تونس، نظرا لهشاشة الوضع الأمني والسياسي خلال جل فترة الدراسة.

أهمية وهدف البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الآثار الإيجابية المتنوعة التي يحدثها الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة له، خاصة بالنسبة للدول النامية كالجزائر والمغرب وتونس، إذ يمثل هذا النوع من الاستثمار مصدرا تمويليا خارجيا بدون تكلفة مالية وبديلا عن الاستدانة الخارجية وما لها من عيوب وآثار سلبية. ولا يمكن لدولة ما استقطاب هذا

النوع من الاستثمار دون أن تكون بيئة الأعمال فيها منافسة لغيرها من الدول. لهذا جاءت هذه الدراسة للنظر في واقع هذه البيئة في ثلاث دول متجاورة.

تهدف الدراسة إلى إبراز واقع الدول الثلاثة المعنية بهذا البحث في أهم المؤشرات الدولية والإقليمية الخاصة بقياس مناخ الاستثمار من سنة 2013 إلى 2018.

الدراسات السابقة:

تتناول أغلب الدراسات التي اختصت بمناخ الاستثمار دولة واحدة بصفة منفردة مثل الجزائر لوحدها أو تونس أو المغرب لوحدها وهكذا، بينما الدراسات التي أجرت مقارنة بين الدول السالفة الذكر بخصوص واقع مناخ الأعمال ابتداء من عام 2010 قليلة ولم نعثر إلاّ على تلك المذكورة أدناه.

☒ **دراسة حكيمة موسو، وعبد المجيد جنان**[5]، تحت عنوان: Climat des affaires au Maghreb Environnement économique et cadre juridique des investissements. اقتصرت الدراسة على عرض الوضعية الاقتصادية العامة للفترة 2001-2016 لثلاث دول هي: الجزائر، والمغرب، وتونس. وكذا مستوى الهياكل القاعدية، والإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمارات الأجنبية في هذه الدول، وتوصلت إلى نتائج غير مبنية على المؤشرات الدولية والإقليمية لمناخ الاستثمار؛ إذ إنها أهملت مؤشرات مناخ الاستثمار ولم تذكر منها شيئا. كما أنها غير محددة بفترة زمنية دقيقة.

☒ **دراسة بن لكحل محمد أمين**[6]، عنوانها "جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة بين الجزائر، وتونس والمغرب –". عرضت هذه الدراسة بعض مؤشرات مناخ الاستثمار لفترات زمنية غير متطابقة، ولم تتناول مؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار" وهو مؤشر مهم بالنسبة لدول المغرب العربي. توصلت الدراسة إلى أن الدول الثلاث لم تصبح بعد موقع جذب مهم للاستثمار المذكور مقارنة بغيرها من الدول النامية. وقد توقف المدى الزمني لهذه الدراسة عام 2015.

☒ **دراسة محمد زعيش**[7]، بعنوان "نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة بين الجزائر، وتونس والمغرب–". استعرضت الدراسة خمسة مؤشرات تخص مناخ الاستثمار لفترات زمنية مختلفة وغير متجانسة ولم تتناول مؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار" السالف الذكر. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج على غرار المراتب المتأخرة والنتائج السلبية للبلدان قيد الدراسة.

☒ **دراسة نبيل قليل**[8]، تحت عنوان "واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة مقارنة مع تونس والمغرب–". استعرضت الدراسة جملة من المؤشرات ذات الصلة بمناخ الاستثمار ليس منها مؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار"، لفترات زمنية غير متطابقة تراوحت بين عام 2010 و2016. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الجزائر تحتل المراتب الأخيرة في معظم المؤشرات المعتمدة في الدراسة وأن تونس والمغرب أكثر تنافسية من الجزائر.

ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها المذكورة أعلاه هو:

– **من حيث المؤشرات المستعملة:** اشتمال الدراسة الحالية على مؤشر "ضمان لجاذبية الاستثمار" الذي أصدرته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2013، وهو مؤشر – رغم أهميته للدول العربية – أهملته كل الدراسات السابقة المذكورة أعلاه.

- **من حيث شمول البيانات لفترة الدراسة:** تضمنت الدراسة الحالية قيم المؤشرات المستعملة لكامل الفترة المعنية بالبحث (2013-2018)، وهذا عكس الدراسات السابقة التي تنطوي كل منها على قيم مؤشرات مناخ الاستثمار لفترات زمنية مختلفة وغير متجانسة، بعضها لسنة واحدة أو لسنتين فقط.

- **من حيث تجانس فترات الدراسة:** لم تخرج هذه الدراسة عن الفترة المحددة لها (2013-2018)، خلافا لبعض الدراسات السابقة التي تتضمن فترات زمنية مختلفة للمؤشرات المعتمدة في كل منها، ثم تجري مقارنات بين الدول، مما يفقد تحليل تلك المؤشرات التجانس والانسجام، ويقود هذا إلى نتائج غير سليمة.

- **من حيث المجال الزمني:** اشتمال الدراسة الحالية على الفترة 2013-2018، بينما الدراسات السابقة لم تتناول هذه الفترة بالتحديد. وقد وقع اختيار هذه الفترة بناء على صدور مؤشر جديد سنة 2013 وهو "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار".

منهجية البحث ومصادر جمع البيانات:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في مواطن والمنهج التحليلي في مواطن أخرى من البحث، كل في موقعه، حسب ما تقتضيه متطلبات البحث العلمي في هذا الموضوع. أما بيانات البحث فقد تم جمعها من المواقع الالكترونية الرسمية للمؤسسات المُصدرة لمؤشرات مناخ الاستثمار المعتمدة في هذا البحث، كما هي موثقة في متن البحث.

1. مناخ الاستثمار، عناصره وأهم مؤشراته:

تعددت تعاريف مناخ الاستثمار، فهناك من يعتبره "نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر، وتعمل على تشجيعه وتحفيزه على استثمار أمواله في دولة ما دون غيرها"[9] ، فهو (مناخ الاستثمار) مفهوم واسع "ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات واتجاهاتها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية"[10].

مما سبق يمكن تعريف مناخ الاستثمار بأنه مجموع العوامل الطبيعية والظروف السياسية والاقتصادية، والبيئة القانونية والتنظيمية والثقافية التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في بيئة الأعمال، وتأخذ في الحسبان طرف المستثمرين المحليين والأجانب عند اتخاذ القرارات.

1.1 عناصر مناخ الاستثمار:

يُمارس النشاط الاستثماري في بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية لا يمكنه الانعزال عنها؛ لذلك يشتمل مناخ الاستثمار على "كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد قومي"[11]. وتماشيا مع متطلبات الاختصار والتركيز، وتبسيطا لهذه العناصر نصنفها إلى عناصر اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

1.1.1 العناصر الاقتصادية لمناخ الاستثمار: تتعدد وتتنوع هذه العناصر وسنكتفي بذكر أهمها فقط.

أ- **السياسة الاقتصادية:** ما يهم مناخ الاستثمار أساسا هو ثلاث سياسات:

- السياسة المالية حيث تؤثر على الطلب الكلي ومستويات التشغيل والأسعار والضرائب والرسوم المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، وكلها عناصر لها صلة قوية بالنشاط الاستثماري.

- السياسة النقدية وما لها من تأثير على "التغير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية"[12]. ومنه ينتقل هذا التأثير إلى سعر الصرف ومعدل التضخم الأمر الذي يؤثر بدوره على المردودية المالية للمشاريع الاستثمارية.

- سياسة التجارة لخارجية التي تساهم في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفة جمركية مرنة ومنخفضة وشفافة وقليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية[13].

ب- قوة الاقتصاد المحلي ونموه: وذلك من خلال الرفع في معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام بصفة دائمة، وضعف التقلبات الاقتصادية، ومدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة، وكفاءة الجهاز المالي والمصرفي، ومستوى التقدم التكنولوجي.

ج- حجم السوق المحلي وأسواق الدول المجاورة التي يمكن التصدير إليها بسهولة وبتكاليف معقولة وإجراءات يسيرة. إذ "يتوقف الحافز على الاستثمار (إقامة مشروعات استثمارية جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة) على حجم السوق، حيث يؤدي عدم كفاية الطلب في الأسواق إلى قلة الدافع على الاستثمار"[14].

د- درجة المخاطر بمختلف أنواعها التي تواجه بيئة الأعمال حالا أو المحتملة مستقبلا، فكلما قلّت المخاطر عبّر ذلك عن مناخ استثماري ملائم والعكس بالعكس وكلما ارتفعت المخاطر صار مناخ الاستثمار غير ملائم في الدولة المعنية. وهذا ما عبّر عنه أحد خبراء البنك الدولي بقوله "يجب على الحكومات أن تخفف من القيود على مناخ الاستثمار من خلال تأمين بيئة مناسبة للأعمال مدعومة بحماية قانونية من الأخطار السياسية، من خلال خلق بيئة فعالة يمكن التنبؤ بها، ما يمكن المستثمرين الأجانب من الشعور بالأمان"[15].

2.1.1 العناصر غير الإقتصادية لمناخ الاستثمار: وهي تلك العناصر التي تؤثر في بيئة الأعمال ومن ثم في مناخ الاستثمار، ومن أهمها ما يلي:

أ- المنظومة القانونية: "تعتبر البيئة القانونية من المحددات الرئيسية المؤثرة في قيام الأعمال، وتتكون من مجموعة العناصر القانونية والتنظيمية وخاصة الأوامر، والقوانين، والمراسيم والمنشورات المختلفة"[16] ، حيث يتطلب استقرار هذه المنظومة ووضوحها وشفافية الإجراءات التنفيذية المطلوبة لممارسة أنشطة الأعمال، وعدم التمييز بين المستثمر المحليين ونظرائهم الأجانب، بما فيها تشريعات وتنظيمات تشغيل اليد العاملة وتحويل الأرباح إلى الخارج وحرية التملّك وعدم تأميم المشروعات... الخ.

ب- الاستقرار السياسي والأمني: من المعلوم خضوع النشاط الاقتصادي لتوجهات النظام السياسي وبالتالي فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه اضطراب السياسة الاقتصادية الأمر الذي لا يُريح المستثمر ويجعله غير مطمئن على مستقبل استثماراته في ظل نظام سياسي غير مستقر. كما أن لتوفر الأمن وانخفاض الأعمال الإجرامية وتوفر الحماية الكافية للأفراد والممتلكات من أخطار الفوضى يساهم في الرقي بمستوى مناخ الاستثمار ويجذب المستثمرين. ونقلا عن صقر الذي ذكر أنه "في دراسة لأبي قحف، عن العوامل التي تمثل محددات هامة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، توصل إلى أن الاستقرار السياسي يُعتبر من أهم تلك المحددات"[17].

ج- عناصر أخرى: بالإضافة إلى ما سبق ذكره من عناصر مناخ الاستثمار قد يتضمن هذا الأخير في بعض البلدان قيودا أخرى منها "القيود المتعلقة بنسبة المكون المحلي في الإنتاج. وقد تشترط الدولة المضيفة أن تكون واردات الشركة من الخامات والمستلزمات في حدود لا تزيد عن صادرات الإنتاج حتى لا يكون الإنتاج عبئا على العملة الأجنبية في البلد المضيف"[18].

2.1 أهم مؤشرات مناخ الاستثمار:

يعتبر مناخ الاستثمار من الظواهر المتعددة الأبعاد التي تتداخل فيه عدة متغيرات كمية وكيفية؛ لذلك لجأ الباحثون المختصون إلى التنويع في المؤشرات من جهة واستعمال المؤشرات المركبة من جهة أخرى. وفي هذا السياق دأبت بعض الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية على إصدار تقارير سنوية تتضمن بعض المؤشرات المتعلقة بقياس مناخ الاستثمار على المستوى العالمي والإقليمي. غير أنه ليس من المناسب عرض كل تلك المؤشرات في هذا البحث لأن بعضها متشابه إلى حد كبير؛ لذلك سنقصر على أكثرها أهمية وشيوعا ومنها ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمية.

وقع الاختيار على هذه المؤشرات فقط لأن هذا البحث لا يتسع لتناول الكثير من المؤشرات؛ وهذا يجبرنا على اختيار بعضا منها فقط، التي ينبغي أن تتميز بالشمول للدول المعنية في هذا البحث، وانطوائها على مختلف العوامل والمحددات ذات الصلة بمناخ الاستثمار. وقد أبرزت دراسة قريد عمر "أن هناك علاقة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في مختلف مؤشرات التنافسية وحجم ما تستقطبه من الاستثمار الأجنبي"[19].

1.2.1 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

استُحدِث هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لأول مرة بمناسبة إصدارها تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012-2013، "والذي يتضمن عرضا وتحليلا للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصادات العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسّرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص"[20].

يقصد بهذا المؤشر "قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين"[21]. وتتراوح قيمته بين الصفر (0) والمائة (100) حيث تعبر النقطة الأعلى على قوة جاذبية البلد المعني أو الإقليم أو المجموعة الجغرافية للاستثمار، والنقطة الأدنى على ضعف الجاذبية المعنية. ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية نلخصها أدناه[22]:

❖ **المتطلبات الأساسية أو المسبقة:** تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها ارتقاب قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. وتضم هذه المتطلبات تسعة عشر (19) متغيرا.

❖ **العوامل الكامنة:** وتتمثل في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار.

❖ **العوامل الخارجية الإيجابية:** وهي المعبرة عن حجم الوفورات الخارجية الإيجابية الناتجة عن اقتصاديات التكتل والتي تسمح بتحقيقها تجمع أو تركز الشركات المتعددة الجنسيات في نطاق جغرافي و/أو قطاعي معين، وعن آثار البحث والتطوير.

2.2.1- مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

تتضمن قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على بيئة الأعمال المحلية، وتم تطويرها في شكل مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، الذي صار يتكون من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تتلخص في: بدء النشاط التجاري، واستخراج التراخيص، وتوظيف العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، ومؤشر توصيل الكهرباء، ومؤشر تسوية حالات الإعسار.

يتم ترتيب الدول المشمولة ترتيبا تنازليا في كل مؤشر من المؤشرات الفرعية السالفة الذكر بالإضافة إلى الترتيب ضمن المؤشر الشامل لممارسة أنشطة الأعمال، حيث تُعبِّر الرُّتب الأولى على جودة ويسر بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في الدولة المعنية والرتب الأخيرة على رداءة وصعوبة بيئة ممارسة أنشطة الأعمال.

ويكتسب هذا المؤشر أهميته كون "الاستثمار ليس قرارا وحيدا بالاستثمار أو بعدم الاستثمار في بلد معين، وإنما هو التزام بالتعامل مع اقتصاد معين لفترة مستقبلية قد تطول إلى سنوات أو حتى عقود إن لم تكن أكثر من ذلك"[23].

3.2.1 مؤشر التنافسية العالمية:

دأب المنتدى الاقتصادي العالمي على إصدار تقرير سنوي حول موضوع التنافسية، معتمدا على مؤشر التنافسية العالمية الذي جرى تطويره وصار يتضمن اثنتي عشرة فئة تعتبر ركائز التنافسية مُلخّصة في ثلاث مجموعات على النحو الآتي[24].

❖ **مجموعة المتطلبات الأساسية:** وتتضمن المؤسسات والبنية التحتية وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم. وتخص هذه المجموعة مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية.

❖ **مجموعة محفزات الكفاءة:** وتخص مرحلة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة والفعالية، حيث تشتمل على محور التعليم العالي والتدريب وكفاءة السوق بما فيها سوق العمل وتطوير الأسواق المالية وحجم السوق، والجاهزية التكنولوجية.

❖ **عوامل الابتكار والتطوير:** وهي ملخصة في مدى تطور بيئة الأعمال ومحور الابتكار، وتختص بمرحلة الاقتصاديات المعتمدة على المعرفة والابتكار.

تكمن أهمية هذا المؤشر (مؤشر التنافسية العالمية) كونه وسيلة تحليلية لتحديد الموقع التنافسي لكل دولة مقارنة بغيرها من الدول المشمولة بالتقرير، ومن ثم إمكانية جذب المستثمرين خاصة الأجانب منهم للاستثمار في الدولة التي تتميز بموقع تنافسي متقدم وتحتل المراتب الأولى وفقا لهذا المؤشر.

2. موقع الجزائر وتونس والمغرب في أهم مؤشرات مناخ الاستثمار:

استعرضنا فيما سبق باختصار ثلاثة مؤشرات تخص قياس مناخ الاستثمار على المستوى الإقليمي والدولي، وفي هذا الجزاء نتناول موقع الدول المعنية بالدراسة في هذه المؤشرات خلال مدة نصف عقد من الزمن (2018- 2013) بهدف التعرف على مدى تحسّن أو تراجع مناخ الاستثمار في هذه الدول مقارنة بباقي الدول المشمولة بالمؤشرات السالفة الذكر.

1.2 موقع الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

يلخص الجدول رقم 01 نتائج هذا المؤشر للدول الثلاثة المعنية بالدراسة، بالإضافة إلى متوسط هذا المؤشر للدول العربية مجتمعة خلال الفترة المعنية بالدراسة، والذي يسمح باستنتاج ما يلي:

– تراوح متوسط ترتيب الدول العربية بين الرتبتين 67 و71 من ضمن 109 إلى 111 دولة، واستقر في الرتبة 68 خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2016، 2017، 2018). كما تراوحت قيمة ذات المؤشر بين 28 و42 نقطة من أصل 100 نقطة، وتجاوز عتبة 40 نقطة منذ عام 2015.

– تتواجد الجزائر في مؤخرة الترتيب مقارنة بترتيب متوسط الدول العربية وبكل من تونس والمغرب حيث تجاوزت رتبتها 82 رغم التحسن الملحوظ في قيمة ذات المؤشر التي انتقلت من 24,1 عام 2013 إلى 35 عام 2017؛ ومع ذلك فإن ترتيبها تقهقر من الرتبة 82 إلى الرتبة 87 بين السنتين المذكورتين.

يُستنتج من هذه الحالة – ارتفاع نقاط المؤشر وتراجع الترتيب – أن باقي الدول تمكنت من رفع نقاطها في المؤشر بحجم أكبر من نظيره للجزائر، مما يعني أن وتيرة تحسُّن مناخ الاستثمار في الجزائر أضعف من نظيرتها في باقي الدول العربية.

الجدول 01: موقع الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال 2013–2018

البيـان		2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الدول المشمولة بالمؤشر		110	111	109*	109*	109*	109*
متوسط الدول العربية	الترتيب	68	71	67	68	68	68
	القيمة	28,0	36,7	40,4	40,2	42	41
الجزائر	الترتيب	82	85	87	87	87	86
	القيمة	24,1	32,2	33,9	34,2	35	34
تونس	الترتيب	60	63	61	71	70	71
	القيمة	30,8	39,5	41,9	40,2	42	41
المغرب	الترتيب	66	68	64	62	62	69
	القيمة	27,8	38,4	41,8	41,8	43,0	42

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، من عام 2012 إلى عام 2018، صفحات متفرقة، تقارير محمّلة في تواريخ مختلفة من الموقع http://dhaman.net/ar/research-studies/all-investment-climate-reports/

(*) تم استبعاد سوريا وليبيا.

– عرف ترتيب تونس تراجعا بين عامي 2013 و2018 بخسارتها 11 رتبة متقهقرة من الرتبة 60 إلى الرتبة 71 بين بداية ونهاية الفترة المدروسة، هذا رغم ارتفاع قيمة المؤشر بـ 10,2 نقطة خلال نفس الفترة. وهذا يقودنا إلى نفس الاستنتاج السالف الذكر مع حالة الجزائر (ارتفاع نقاط المؤشر وتراجع الترتيب) أي أن وتيرة تحسُّن مناخ الاستثمار في تونس أضعف من نظيرتها في باقي الدول المشمولة بهذا المؤشر.

– تميز ترتيب المغرب بالتراجع الطفيف – بثلاث رتب فقط – بين بداية ونهاية فترة الدراسة بعدما حقق تحسّنا خلال سنوات 2015 و2016 و2017 باحتلاله الرتبة 64 ثم 62 على التوالي ثم تراجع إلى الرتبة 69 سنة 2018. هذا رغم أنه حقق ارتفاعا بـ 14,2 نقطة في قيمة المؤشر بين سنتي 2013 و2018، وهي نفس الملاحظة المسجلة في حالتي الجزائر وتونس (ارتفاع نقاط المؤشر وتراجع الترتيب).

يمكن تلخيص ما سبق في الشكل رقم 01 الذي يفصح عن ضعف ترتيب الجزائر مقارنة بتونس والمغرب ومتوسط الدول العربية بينما المغرب حقق أحسن ترتيب مقارنة بالجزائر ومتوسط الدول العربية. أما ترتيب تونس فكان هو الأحسن قبل 2016 ثم صار خلف كل من المغرب ومتوسط الدول العربية ابتداء من سنة 2016.

الشكل 1: التمثيل البياني لرتب الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال 2013-2018

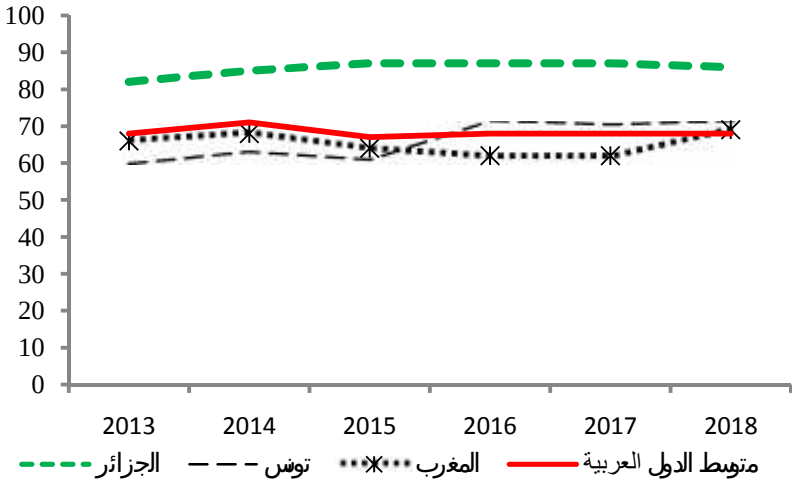

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

كما يُبرز الشكل رقم 02 ضعف قيمة هذا المؤشر بالنسبة للجزائر مقارنة بتونس والمغرب ومتوسط الدول العربية، والزيادة الطفيفة في قيمة المؤشر خاصة بعد سنة 2014.

الشكل 2: التمثيل البياني لقيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للجزائر وتونس والمغرب خلال 2013-2018

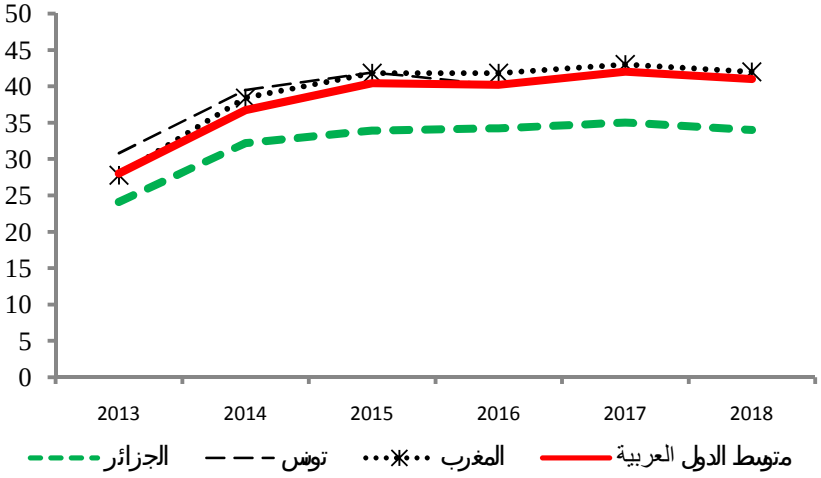

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

1.1.2 موقع الجزائر وتونس والمغرب في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

بتصفح المعطيات المتضمنة في الجدول رقم 02 يبرز التالي:

- **بالنسبة للمؤشر الفرعي "المتطلبات الأساسية"**: تراوحت قيم هذا المؤشر بين 41,6 و58 نقطة بالنسبة للدول الثلاث، فيما تراوحت قيمه بالنسبة لمتوسط الدول العربية بين 46,2 و53 نقطة. فالجزائر لم تتجاوز عتبة 47 نقطة بينما نقاط تونس والمغرب لم تقل عن 52,4 و49,7 على التوالي، مما يفصح عن ضعف المتطلبات الأساسية لمناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب.

- **بالنسبة للمؤشر الفرعي "العوامل الكامنة"**: باستثناء سنة 2013 فإن أعلى نقطة حققتها الجزائر (42) هي أدنى نقطة حققتها تونس بينما حقق المغرب 44 نقطة، فيما بلغت أدنى نقطة بالنسبة لمتوسط الدول العربية 45,7 نقطة. وهذا يبرز ضعف "العوامل الكامنة" للجزائر مقارنة بالدول المعنية بالدراسة.
- **بالنسبة للمؤشر الفرعي "العوامل الخارجية"**: الملاحظ أن نقاط جميع الدول ضمن هذا المؤشر الفرعي ضعيفة إذ لم تتجاوز تونس والمغرب 26 نقطة، ومتوسط الدول العربية 24 نقطة، والجزائر 19,4 نقطة. واحتلت الجزائر الرتبة الأخيرة يليها متوسط الدول العربية بينما المرتبتان الأولى والثانية تداولت عليهما تونس والمغرب طوال الفترة المعنية (2013-2018).

الجدول 2: المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للجزائر وتونس والمغرب خلال 2013-2018

السنوات	المؤشرات الفرعية	2013	2014	2015	2016	2017	2018
متوسط الدول العربية	المتطلبات الأساسية	46,2	50,3	51,9	51,2	53	52
	العوامل الكامنة	39,6	45,7	47,1	46,3	50	47
	العوامل الخارجية	8,4	16,8	23,3	23,4	23	24
الجزائر	المتطلبات الأساسية	41,6	46,6	45,8	45,1	47	46
	العوامل الكامنة	35,9	37,5	37,7	38,3	42	38
	العوامل الخارجية	6,0	15,0	18,6	19,4	18	18
تونس	المتطلبات الأساسية	52,4	55,8	54,8	54,0	57	55
	العوامل الكامنة	38,3	45,5	45,8	42,1	46	42
	العوامل الخارجية	10,3	19,2	25,0	24,5	24	26
المغرب	المتطلبات الأساسية	49,7	56,7	56,4	55,7	58	57
	العوامل الكامنة	31,1	44,8	46,0	44,3	47	44
	العوامل الخارجية	10,1	17,4	23,6	25,2	25	26

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم 01.

ويمكن تلخيص حصيلة المؤشرات الفرعية الثلاثة السالفة الذكر في ثلاث نقاط أساسية هي:

✓ الجزائر هي الدولة التي تحقق فيها أضعف قيمة في المؤشرات الثلاثة طوال الفترة المدروسة.

✓ ضعف نقاط المؤشر الفرعي المتعلق بالعوامل الخارجية للدول الثلاثة بما فيها متوسط الدول العربية.

✓ أعلى نقاط حققتها الدول الثلاثة كانت في المؤشر الفرعي "المتطلبات الأساسية" حيث تقع في المجال [58- 49,7] باستثناء الجزائر التي لم تتجاوز نقاطها في هذا المؤشر الفرعي 47 نقطة. وهذا يعني أن جل الدول العربية حققت تقدما أحسن من نظيرتها الجزائر بخصوص المتطلبات الأساسية المعنية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

2.2 موقع الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال:

يُلخص الجدول رقم 03 الترتيب العالمي والعربي للدول المعنية بهذه الدراسة وفق المؤشر العام لممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة 2013-2018، والذي من خلاله يمكن استنتاج ما يلي:

الجدول 3: ترتيب الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة 2013-2018

البيان / السنوات		2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الدول المعنية بالترتيب	عالميا	185	189	189	189	190	190
	عربيا	19	21	19	19	20	22
الجزائر	عالميا	152	153	154	163	156	157
	عربيا	16	16	13	14	12	15
تونس	عالميا	50	51	60	74	77	80
	عربيا	06	06	05	05	05	05
المغرب	عالميا	87	87	71	75	68	60
	عربيا	08	07	07	06	04	02

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، تقارير من عام 2013 إلى عام 2018، صفحات متفرقة، محمّلة من الموقع www.doingbusiness.org في تواريخ مختلفة.

❖ **بالنسبة للجزائر:**

- رغم التحسن الطفيف للترتيب العالمي للجزائر بعد سنة 2016 إلاّ أن وضعها سنة 2013 (الرتبة 152) كان أحسن منه سنة 2018 (الرتبة 157) وهي تتواجد ضمن الربع الأخير (بعد الرتبة 150 عالميا) من الدول المعنية بالترتيب العالمي (بين 185 و190 دولة). وقد استمر هذا التراجع في الترتيب العالمي منذ سنة 2006، إذ تقهقر "من المرتبة 116 من ضمن 175 دولة سنة 2006 إلى المرتبة 136 من ضمن 181 دولة سنة 2009، ثم إلى المرتبة 152 من ضمن 185 دولة سنة 2012"[(25)].
- سجلت الجزائر تحسنا طفيفا في ترتيبها العربي غير أنها تبقى ضمن الدول السبع الأخيرة أي الثلث الأخير من مجموع الدول العربية.

❖ **بالنسبة لتونس:**

- الملاحظ أن الترتيب العالمي لتونس في تقهقر مستمر طوال الفترة المدروسة حيث تراجع من الرتبة 50 عام 2013 إلى الرتبة 80 عام 2018، وبهذا تكون تونس قد تراجع ترتيبها العالمي من الثلث الأول إلى الثلث الثاني في الترتيب العالمي، مما يعني تدهور بيئة الأعمال فيها مقارنة بباقي الدول عالميا.
- تحسّن ترتيب تونس ضمن مجموعة الدول العربية برتبة واحدة بإحرازها الرتبة الخامسة منذ عام 2015، مما يعني أن بيئة أعمال جد مقبولة مقارنة بالدول العربية.

❖ **بالنسبة للمغرب:**

- عرف الترتيب العالمي للمغرب تقدما ملحوظا بانتقاله من الرتبة 87 عامي 2013 و2014 إلى الرتبة 60 عام 2018، وهو في مقدمة الثلث الثاني ضمن مجموعة الدول المشمولة بهذا الترتيب عالميا.
- مسايرة للترتيب العالمي، حقق المغرب قفزة كبيرة في ترتيبه ضمن مجموعة الدول العربية باحتلاله الرتبة الثانية عام 2018 بعدما كان في الرتبة الثامنة عام 2013، مما يعني تحسّن بيئة الأعمال المغربية على المستويين العربي والعالمي.

ويمكن تلخيص ما سبق في التالي:

- **الترتيب العالمي:** عرف ترتيب الجزائر تراجعا طفيفا بـ 5 رتب، ووقع تراجعٌ كبيرٌ في تونس بـ 30 رتبة، وخلافا لهما فإن ترتيب المغرب تقدّم بـ 17 رتبة.

- **الترتيب العربي:** حققت الجزائر تحسّنا طفيفا (رتبة واحدة) ولكنها ضمن الثلث الأخير في الترتيب، كما تحسّن ترتيب تونس تحسن برتبة واحدة فقط وهي ضمن الثلث الأول في الترتيب. أما المغرب فقد عرف ترتيبه العربي تقدما مستمرا طوال فترة الدراسة واحتل الرتبة الثانية عام 2018.

- يبرز مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال خلال السنتين الأخيرتين من الدراسة (2017 و2018) أن مناخ الأعمال في المغرب هو أحسن منه في تونس والجزائر وفي تونس أحسن منه في الجزائر، وهذه الأخيرة تذيل ترتيبها ضمن هذه المجموعة.

3.2 موقع الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر التنافسية العالمية

يبرز الجدول رقم 04 ارتفاع قيمة مؤشر التنافسية العالمية للجزائر بـ 0,28 نقطة منتقلا من 3,79 نقطة إلى 4,07 نقطة بين بداية ونهاية الفترة المدروسة (2013-2018)، مما سمح بانتقال ترتيب الجزائر من الرتبة 100 إلى الرتبة 86 خلال الفترة المذكورة حيث تحسّن ترتيبها بـ 14 درجة. بينما عرفت قيمة ذات المؤشر لتونس انخفاضا مستمرا حيث تراجع بـ 0,13 نقطة من 4,06 إلى 3,93 بين بداية ونهاية فترة الدراسة، تبعه تقهقرٌ في ترتيبها العالمي بـ 12 درجة من الرتبة 83 إلى الرتبة 95 بين سنتي 2013 و2018، مع العلم أن ترتيب تونس كان هو الأحسن مغاربيا باحتلالها الرتبة 40 من بين 133 دولة في الفترة 2009-2010[26].

أما قيمة هذا المؤشر بالنسبة للمغرب فقد ارتفعت بـ 0,13 نقطة، من 4,11 إلى 4,24 بين بداية ونهاية فترة الدراسة، مما حسّن في ترتيب المغرب بست (06) درجات مرتقيا من الرتبة 77 إلى الرتبة 71 بين 2013 و2018 على التوالي.

من خلال ما سبق عرضه يتضح أن الجزائر حققت زيادة في نقاط المؤشر ضعف ما حققه المغرب – بينما تونس تناقصت نقاطها – والجزائر أيضا أنجزت أكبر تحسُّن في الترتيب بـ 14 رتبة مقابل 6 رتب للمغرب بين بداية ونهاية الفترة المدروسة. وهذا يعني أن وتيرة تحسُّن التنافسية العالمية للجزائر أكبر من المغرب، بينما تقهقر وضع تونس التنافسي طوال فترة الدراسة.

الجدول 4: موقع الجزائر وتونس والمغرب في مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2013-2018

البيـان		2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2018-2017
عدد الدول المشمولة بالتقرير		148	144	140	138	137
الجزائر	الترتيب	100	79	87	87	86
	قيمة المؤشر	3,79	4,08	3,97	3,98	4,07
تونس	الترتيب	83	87	92	95	95
	قيمة المؤشر	4,06	3,96	3,93	3,92	3,93
المغرب	الترتيب	77	72	72	70	71
	قيمة المؤشر	4,11	4,21	4,16	4,20	4,24

Source: Préparé par le chercheur sur la base de: World Economic Forum, The global competitiveness report, divers numéros, téléchargés le 25-12-2018. http://www.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport.

ولمزيد من التوضيح نحاول استعراض ترتيب هذه الدول في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية كما هي ملخصة في الجدول رقم 05 والذي سمح لنا باستنتاج ما يلي:

الجدول 5: موقع الجزائر وتونس والمغرب في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية بين 2013 و2018

المؤشرات الفرعية	الدول	الجزائر		تونس		المغرب	
	السنوات	2014-2013	2018-2017	2014-2013	2018-2017	2014-2013	2018-2017
المتطلبات الأساسية	الترتيب	92	82	74	84	69	57
	قيمة المؤشر	4,27	4,40	4,52	4,37	4,58	4,79
محفزات الكفاءة	الترتيب	133	102	88	99	84	85
	قيمة المؤشر	3,18	3,68	3,81	3,69	3,90	3,94
عوامل الابتكار والتطور	الترتيب	143	118	79	97	100	74
	قيمة المؤشر	2,63	3,13	3,47	3,37	3,34	3,56

Source: Préparé par le chercheur sur la base de:
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2013-2014, pp 17-18, téléchargé le 25.12.2018. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf
- World Economic Forum, The global competitiveness report 2017-2018, p 327, téléchargé le 25.12.2018. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018.pdf.

- حققت الدّول الثلاث أحسن ترتيب لها في مؤشر المتطلبات الأساسية، أما أسوء ترتيب فكان في مؤشر عوامل الابتكار والتطور بالنسبة للجزائر، وفي مؤشر محفزات الكفاءة بالنسبة لتونس، وفي مؤشر عوامل الابتكار والتطوير ثم مؤشر محفزات الكفاءة بالنسبة للمغرب.

- تمكنت الجزائر من تحسين ترتيبها في المؤشرات الفرعية الثلاثة بين بداية ونهاية الفترة المدروسة فيما المغرب حسّن ترتيبه في مؤشرين اثنين وتراجع قليلا في مؤشر واحد، بينما تقهقر ترتيب تونس في المؤشرات الثلاثة.

- رغم التحسّن الكبير الذي أحرزته الجزائر في المؤشرات الثلاثة إلاّ أنها تذيلت الترتيب في مؤشرين بينما جاء ترتيب المغرب قبل كل من الجزائر وتونس في جميع المؤشرات مع نهاية الفترة المعنية بهذه الدراسة. أما تونس فتراجع ترتيبها في جميع المؤشرات غير أنها لم تتجاوز الرتبة 99 خلافا للجزائر التي تجاوزت الرتبة 100 في مؤشرين.

مما سبق تفصيله يمكن إبراز النقاط الأساسية التالية:

- حققت الجزائر أحسن وتيرة في تحسين ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمية بكسبها أربع عشرة (14) درجة خلال الفترة 2013 و2018، أما المغرب فكسب ست (6) درجات فقط فيما خسرت تونس اثنتي عشرة (12) درجة خلال السنتين المذكورتين.

- حقق المغرب ترتيبا أحسن من نظيره الجزائر وتونس سواء في المؤشر الأساسي أو في مؤشراته الفرعية خلال كامل الفترة المدروسة (2013–2018).

- أحسن نتائج حققتها الدول الثلاث المعنية في المؤشر الفرعي "المتطلبات الأساسية" حيث لم تقل قيمه عن 4,27، بينما أضعف النتائج فتحققت في المؤشر الفرعي "عوامل الابتكار والتطور". وهذه النتيجة شبيهة بنظيرتها المشار إليها أعلاه في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

3. الخاتمة:

جاء هذا البحث محاولا إبراز حالة مناخ الاستثمار في ثلاث دول – الجزائر وتونس والمغرب – خلال الفترة 2013–2018 وذلك بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ومؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، ومؤشر التنافسية العالمية. وقد افتتح البحث بتقديم بعض تعاريف مناخ الاستثمار وعرض عناصره والمؤشرات التي اعتمدها باختصار. ثم استعرض البحث وحلل موقع كل دولة من الدول السالفة الذكر في المؤشرات المذكورة، وتوصل إلى نتائج تمثل إجابة عن الإشكالية المطروحة.

1.3 نتائج البحث:

بعد العرض والتحليل السابقين خلص البحث إلى بعض النتائج نوجزها فيما يلي:

- حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار؛ فإن الدول الثلاث المعنية بالدراسة تمكنت من الرفع في نقاط المؤشر بينما ترتيبها تراجع، مما يعني أن وتيرة تحسُّن مناخ الاستثمار في هذه الدول الثلاث كانت أضعف من وتيرة تحسُّن ذات المناخ في باقي الدول التي شملها هذا المؤشر.

- وفق مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال تراجع ترتيب الجزائر بخمس رتب في الترتيب العالمي بينما ترتيبها عربيا تحسّن برتبة واحدة. أما تونس فتراجع ترتيبها عالميا بـ 30 رتبة وتحسّن ترتيبها عربيا برتبة واحدة. أما المغرب فتقدّم بـ 17 رتبة عالميا واحتل الرتبة الثانية عربيا عام 2018.

- أفصح مؤشر التنافسية العالمية على أن الترتيب العالمي للجزائر والمغرب تحسّن بينما تقهقر ترتيب تونس طوال فترة الدراسة. كما حققت الجزائر أكبر تحسُّن في الترتيب بـ 14 رتبة.

- أبرزت نتائج مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ومؤشر التنافسية العالمية على القوة النسبية للدول الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) فيما يتعلق "بالمتطلبات الأساسية" من جهة، وضعفها فيما يخص "عوامل الابتكار والتطوير".

2.3 الاقتراحات:

بناء على النتائج المشار إليها أعلاه من المناسب تقديم الاقتراحات الموالية:

- ينبغي متابعة وضعية كل دولة على حدة من جهة ومجموعة دول المغرب العربي كتجمع إقليمي واحد من جهة أخرى في أهم مؤشرات مناخ الاستثمار، واستخراج عناصر القوة والضعف في بيئة الأعمال المحلية والإقليمية بهدف وضع إستراتيجية مشتركة لتحسين مناخ الاستثمار.

- تبني متطلبات استقرار الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد المحلي أو على الأقل فتح فروع لها وذلك بمراجعة التشريعات والإجراءات المعيقة لذلك مع مراعاة مصالح الدول المستضيفة.

- العمل على إزالة عوائق تركز الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المعنية بالدراسة ودعم جهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛ ذلك أن الاقتصاد المعاصر صار يعتمد أكثر على اقتصاد المعرفة.

- وضع إستراتيجية إقليمية للدول الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) تستهدف جعلها سوقا متكاملا لا تعيقه الحدود الجغرافية، حتى تستفيد المشاريع الاقتصادية في هذه الدول من مزايا اقتصاديات الحجم.

- الإحالات والهوامش:

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، ص 15. تقرير مُحمّل من الموقع: www.dhaman.org يوم 2020.01.05.

2- محمد أمين بن لكحل، (2017)، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي- دراسة مقارنة بين الجزائر، وتونس، والمغرب، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 7، جامعة المدية، الجزائر، ص 146.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، ص 8. تقرير مُحمّل من الموقع: www.dhaman.org يوم 2018.12.12.

4- انظر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات من 2013 إلى 2018، صفحات متفرقة.

5-Hakima MOUSSOU, Abdelmadjid DJENANE, Climat des affaires au Maghreb: Environnement économique et cadre juridique des investissements, El-Bahith Review, Volum 17, n°17, Université de Ouargla, Algérie, 2017, pp 109-121.

6- محمد أمين بن لكحل، (2017)، مرجع سابق، ص ص 126-148.

7- محمد زعيش، نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة بين الجزائر، وتونس والمغرب-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2018، ص ص 70-85.

8- نبيل قليل، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة مقارنة مع تونس والمغرب-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 2، العدد 27، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص ص 362-375.

9- ريحان الشريف، ولمياء هوام، (2014)، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، العدد 1، ص 338.

10- محمد أميرة حسب الله، (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، ص 34.

11- عبد الحميد عبد المطلب، (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (الإصدار الأول)، القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية، ص 190.

12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (1997)، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية: الدار الجامعية للكتب، ص 226.

13- عبد الكريم بعداش، (2007-2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. رسالة دكتوراه، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 61.

14- زوينة ريال، (2015)، مناخ الاستثمار الجزائري ومحدداته، مجلة معارف، المجلد العاشر، العدد 19، ص 254.

15- نصر حميداتو، و عقبة عبد اللاوي، (2018)، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017 مع التركيز على القانون 16-09 ، مجلة المالية والأسواق ، المجلد الخامس، العدد 9، ص 183.

16- بلقاسم دواح، (2013)، مناخ الأعمال ودوره في تنشيط الحركية الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد الرابع، العدد 7، ص 130.

17- عمر صقر، (2000)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية، ص 55.

18- عطية طاهر مرسي، (2000)، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، ص 197.

19-عمر قريد، (2014-2015)، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه ، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص ص 374-375.

20-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2013)، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012-2013، ص 6. تقرير مُحمّل يوم 10-04-2019 من الموقع:
http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/04/Climate2012-2013.pdf

21- نفس المرجع السابق، ص 8.

22- نفس المرجع السابق، ص ص 27-29.

23- ناجي بن حسين، (2006-2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطية، ص 57.

24- المعهد العربي للتخطيط، (2017)، تحليل تقرير التنافسية، ص ص 19-25، http://www.arab-api.org/images /training/programs/1/2017/414_P17018-5.pdf, téléchargé le 07.04.2018

25-عبد الكريم بعداش، (2013)، مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في أهم مؤشراته الدولية خلال الفترة 2005-2012، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد الثامن، العدد 15، ص ص 66-67.

26- World Economic Forum, (2010), The global competitiveness report 2009-2010, téléchargé du site: http://www.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2009-10.pdf, le 25.12.2018, p 13.

5. قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

- عبد الحميد عبد المطلب، (2003)، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (الإصدار الأول)، القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (1997)، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية: الدار الجامعية للكتب.
- عطية طاهر مرسي، (2000)، أساسيات إدارة الأعمال الدولية، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
- عمر صقر، (2000)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
- محمد أميرة حسب الله، (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

المجلات:

- بلقاسم دواح، مناخ الأعمال ودوره في تنشيط الحركية الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 7، المجلد 4، سبتمبر، 2013.
- ريحان الشريف، ولمياء هوام، تحليل واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وتقويمه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد الأول، ديسمبر، 2014.
- زوينة ريال، مناخ الاستثمار الجزائري ومحدداته، مجلة معارف، العدد 19، المجلد 10، ديسمبر، 2015.
- عبد الكريم بعداش، مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر في أهم مؤشراته الدولية خلال الفترة 2005-2012، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 15، المجلد 8، أكتوبر، 2013.
- محمد أمين بن لكحل، جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي- دراسة مقارنة بين الجزائر، وتونس، والمغرب، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، الجزائر، العدد 7، المجلد 5 ، جانفي، 2017.
- محمد زعيش، نظرة على واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي – دراسة مقارنة بين الجزائر، وتونس والمغرب-، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2018.
- نبيل قليل، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة مقارنة مع تونس والمغرب-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 2، العدد 27، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016.
- نصر حميداتو، و عقبة عبد اللاوي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة 2001-2017 مع التركيز على القانون 16-09 ، مجلة المالية والأسواق ، العدد 9، المجلد 5، سبتمبر، 2018.
- Hakima MOUSSOU, Abdelmadjid DJENANE, Climat des affaires au Maghreb: Environnement économique et cadre juridique des investissements, El-Bahith Review, Volum 17, n°17, Université de Ouargla, Algérie, 2017.

الرسائل الجامعية:

- عبد الكريم بعداش، (2007-2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. رسالة دكتوراه، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- عمر قريد، (2014-2015)، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه ، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.
- ناجي بن حسين، (2006-2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه ، جامعة قسنطية، الجزائر.

مواقع الانترنت:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات من 2012 إلى 2018، مُحمّلة في تواريخ مختلفة من الموقع: www.dhaman.org.
- المعهد العربي للتخطيط، (2017)، تحليل تقرير التنافسية، مرجع محمّل يوم 2018.04.07 من الموقع:
http://www.arab-api.org/images /training/programs/1/2017/414_P17018-5.pdf.
- World Economic Forum, (2010), The global competitiveness report 2009-2010, téléchargé du site: http://www.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2009-10.pdf, le 25.12.2018.